

الإرهاب: قبل ١١ أيلول وبعده مشكلة تعريف الإرهاب

المجموعات التي لا تمتلك القوة السياسية، أو تمتلك القليل منها فقط، برهنت في السنوات الأخيرة أنها باستخدام تكتيكات معينة، أبرزها استخدام الترهيب **Terrorism** ضد الجماعة المستهدفة، تستطيع التوصل إلى تأثيرات لا تتناسب مع قوتها السياسية أو العددية. ومثل هذه التكتيكات تستجلب دعاوة عالمية النطاق، وتخلق ترقباً وذهراً واسع الانتشار، وتدفع الحكومات إلى النزول عند مطالب المجموعات الفرعية في المجتمع. وهذه التأثيرات ذاتها تخلق الإقبال على ضرورة فهم استخدام الترهيب من أجل أغراض سياسية. ومن المرغوب فيه، عند القيام بمحاولة كهذه، التأكيد أولاً على محتوى التهديد — من أجل فصل الواقع عن الصورة الإعلامية، والتحقق مما إذا كان الإرهاب **Terrorism** المعاصر نتيجة لاستخدامات العنف في الماضي أم ظاهرة فريدة استولدتها القوى السياسية الجديدة. وبالإضافة إلى فهم مسار تكوّن الإرهاب وبعائه المعاصر، ثمة حاجة لتقييم ما إذا كانت التطورات الجديدة في النقل والإتصال والتسلّح تعطي استخدام الترهيب دفعة أكبر ممّا كانت عليه الحال في أشكال الترهيب السابقة، وتسفر بالتالي عن تهديد أكبر ممّا شهدته الماضي.

والمهمة التحليلية الأولى التي تواجه المعلقين على الترهيب هي تعريف مادّة البحث. ولأنّ الإرهاب ينطوي على مشاعر بالغة الحدة، تعود جزئياً إلى ردّ الفعل على الأحوال

المقترنة به وتعود في جزئها الثاني إلى سياقه الإيديولوجي، فإنّ من الصعوبة العثور على تعريف دقيق يضمن توافق جميع الأطراف المشاركة في النقاش. وبسبب هذه المشكلات حاول العديد من المحللين التملّص منها عن طريق الإشارة الإيجابية إلى تلك العبارة الشهيرة: «الإرهابي عند زيد مقاتل من أجل الحرية عند عمرو». وهذه العبارة، رغم أنها تبدو مستهلكة، تستجمع الصعوبات التي تواجه أولئك الراغبين في تضييق حدود الإرهاب، سواء لأغراض العمل الدولي أو لأغراض البحث الأكاديمي. ومع ذلك فإنّ الإشارة إليها ينبغي أن لا تقنع القارئ بعقم محاولة البحث عن الإناء الذهبي المتمثّل في صياغة تعريف مناسب للإرهاب. وبدون تعريف أساسي لا يمكن القول ما إذا كانت الظاهرة التي نطلق عليها اسم الإرهاب تشكّل أيّ تهديد، وما إذا كانت ظاهرة ذات طبيعة مختلفة عن سابقتها، وما إذا كانت أيّة نظرية عن الإرهاب ممكنة في الأساس.

تعريف الإرهاب بوصفه مشكلة أخلاقية

إنّ أكبر العوائق أمام الدراسة الجادة للإرهاب هي أنّ الإرهاب في الجوهر مشكلة أخلاقية. وهذا واحد من أبرز الأسباب الكامنة في صعوبة التوصل إلى تعريف للإرهاب. ومحاولات التعريف تظلّ مرتبطة بالإفترض القائل إنّ بعض طبقات العنف السياسي مبرّرة، وبعضها الآخر غير مبرّر. والكثيرون يصنّفون الأخيرة في باب الإرهاب، ويبغضون إدانة الأولى بمصطلح يُستخدم عادة في صيغة توصيف. ولكي يكون أيّ تعريف مقبولاً على نطاق عريض لا بدّ له من تجاوز الوصف السلوكي وإدراج الباعث الفردي، والوسط الاجتماعي، والهدف السياسي. والسلوك ذاته قد يبدو، أو قد لا يبدو، إرهاباً في نظر مراقب معيّن وفقاً للفوارق في هذه العوامل الأخرى. غير أنه لكي يكون التعريف مفيداً لجمهور أوسع من الأفراد الذين صاغوا التعريف، يتعيّن على دارسي العنف أن يحاولوا النأي بأنفسهم عن طرائق التعريف التقليدية. وكما أنّ عدداً متزايداً من المعلقين يبدون اليوم قادرين على تطبيق مصطلح «إرهابي» على نحو متكافئ بين الفاعلين غير التابعين لدولة أو التابعين لها، فإنّ عليهم أيضاً تطبيقه على النحو المتكافئ ذاته بين تلك المجموعات التي يتفقون مع قضاياها وتلك التي يختلفون معها. والمشكلة أنّ مجموعات مختلفة من مستخدمي المصطلحات تجد سهولة، بهذا القدر أو ذاك، في استخدام المصطلحات التي تركز على السلوكيات وآثارها كما تتعارض مع تلك العوامل المتأثرة باعتباريات البواعث والسياسة. وهكذا يجد العديد من دارسي الإرهاب الأكاديميين القليل فقط من الصعوبة في تصنيف حدث ما في خانة «الإرهابي» دون إصدار حكم أخلاقي على الفعل. والعديد من الساسة ورجال تطبيق القانون وموظفي الحكومات والمواطنين يجدون أنفسهم عاجزين عن تكوين

هذا الرأي المنفصل. ولهذا فإنه ليس من الصعب إنشاء تعريف مقبول ضمن أوساط جماعة متألّفة بعينها. وأمّا المشكلة فتبدأ حين تحاول تلك المجموعة الإنخراط في حوار مع الآخرين.

مشكلة الإتصال هذه ذات أهمية خاصة تفوق أهميتها الأكاديمية. إنها أحد الأسباب الجذرية وراء التذبذبات في السياسة، والتي تتسم بها استجابات معظم الدول إزاء الإرهاب، وكذلك فشل المجتمع الدولي في إطلاق مبادرات فعّالة متعدّدة الجوانب لمكافحة المشكلة. والذين يدرسون الإرهاب ضمن جماعة معيّنة لا يستطيعون التواصل مع صانعي السياسات ورجال تطبيق القانون لأنّ هذه المجموعة الأخيرة ترفض تقنيات التحليل التي تعتمد على المجموعة الأولى وترى أنها لا تحمل مغزى كافياً لمواجهة العالم الفعلي. ونقصان المغزى هذا يُرى، في جزء منه على الأقل، بمثابة عجز عن التمييز بين أفعال «الحق» وأفعال «الباطل». وعلى الصعيد الدولي تكون المساندة الممنوحة لمصالح فئوية محدّدة ظهيرة ضدّ تعريف كونيّ يمكن أن يشكّل أساساً للقانون والفعل الدوليين. وهكذا، على سبيل المثال، ترى بعض الدول أنّ منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة إرهابية لا تتمتع بأية شرعية سياسية وتستخدم طرائق عنف غير مبرّرة من أجل تحقيق أغراض غير مقبولة. من جانب آخر ترى دول أخرى أنّ المنظمة ممثّل شرعي لشعب مقهور يستخدم العنف الضروري والمبرّر (وليس الإرهاب) من أجل تحقيق أغراض عادلة ولا مفرّ منها. وبذلك يتكيء التعريف على تبرير أخلاقي. غير أنّ الدراسة الحقّة للإرهاب ينبغي أن تسعى إلى شرح الظاهرة، وليس تبريرها. وينبغي تنفيذ الدراسة على نحو لا يجعل التفسير منطوياً على التبرير.

المعنى الإجتماعي للإرهاب

إنّ الطابع الرّلق لمفهوم الإرهاب (أيّاً كان تعريفه في نهاية المطاف) يتبدّى على أوضح صورة في استخدامه الإنتقائي، وخصوصاً استخدامه الإنتقائي الإزدرائي. وقبل الإنتقال إلى صياغة تعريف قابل للعمل، من المفيد الوقوف عند المعنى الإجتماعي الذي يُنسب عادة لكلمة «إرهاب». وأحد سبب القيام بهذا هو استخدام تحليل بيرغر ولاكمان لإنشاء الواقع اجتماعياً^(١). وحسب بيرغر ولاكمان يكون النظام الإجتماعي نتاجاً إنسانياً بالكامل، والواقع الإجتماعي سيرورة. والناس لا يتوقفون عن صناعة المجتمع، وهذا المجتمع ينتج كائنات بشرية «إجتماعية». بالإستناد إلى ذلك تكون المعاني الأخلاقية المنسوبة إلى البشر أو الأحداث مستقلّة من حيث أوضاعها. وبالنسبة إلى أولئك الذين يحاولون رؤية المجتمع بطريقة لا مصلحة فيها، فإنّ من الواضح عندهم أنّ التغيير والسيرورة صفتان لازمتان في المجتمعات الصناعية الحديثة. غير

أنّ معظم الناس لا يرون المجتمع في ضوء كهذا لأنهم لم يتمكنوا من «تحصيل» تجربة تتيح لهم التوصل إلى المنظور ذاته. وهكذا يلاحظ غريسمان أنّ: «الناس غالباً ما يعيرون صفّي الملموس والموضوعي للعلاقات والمؤسسات الإجتماعية، التي تصبح موضوعية في عواقبها رغم أنها حدسية في الأصل»^(٢). أكثر من ذلك، قد تكون المجموعات الحائزة على السلطة مستفيدة من هذه «الموضوعية»، ولهذا فإنها تشجّع تلك المدركات عن طريق استغلال المعلومات. وهكذا تصبح المؤسسات والأدوار متشيئة Reified (أي منقلبة من المجرّد إلى المادي).

وغريسمان يستخدم هذه المفاهيم لتحليل سبيل إسناد المعنى الإجتماعي للإرهاب. ومعظم المعلقين على الإرهاب يقرّون بمشكلة حيال القيمة Value Neutrality في تعريف الإرهاب. فما يُعتبر إرهاباً في نظر جماعة أولى يمكن أن يُعتبر بطولة، أو سياسة خارجية، أو عدالة في نظر مجموعة ثانية. ذلك قاد عدداً من الكتاب إلى التسليم بأنّ مصطلح «الإرهاب» لا يمكن استخدامه كوصف سلوكي لأنه سوف يحمل دائماً نكهة حكم أخلاقي من نوع ما. إلا أنّ موقعه المركزي في الصراع العنيف يجبرنا على منحه بعض الإنتباه الجاد. وغريسمان يحتاج بأنّه من أجل جعل المصطلح ذا فائدة، لا بدّ من رؤية كيفية نسب المعاني الأخلاقية للأفعال الإرهابية بحيث نتمكن من رؤية التنوعيات التي تجعل هذا الفعل إرهابياً وذاك وظيفة عادية من وظائف السياسة الخارجية. وغريسمان يبدأ تحليله باستعارة مفهوم «القهاهتي Identificatory» من كتاب كنيث بيرك «بلاغة البواعث». وكان بيرك قد قال بأنّ بأنّ الإقناع البلاغي يترسّخ في وعي المراقب عن طريق خلق صورة عن نفسه يغلفها المراقب بأمال الكسب، سواء أكان مادياً أو عاطفياً أو كونياً^(٣). وبالنسبة إلى المراقب المتوسط تكون الشرعية Legitimacy هي العامل الذي يقربّ هذه الآمال من ذلك التماهي. «الشرعية نتاج إجتماعي، وحين تمتدّ بصفة عالية التجريد إلى الحكومات، فإنّ هذه الحكومات تصبح متشيئة إسوة بممثليها»^(٤).

وبينما يسهل على الحكومات أن تشرّع أنشطتها أكثر ممّا في وسع الإرهابيين القيام بذلك، يجاهد هؤلاء غالباً من أجل حيازة الشرعية. ويحدث غالباً أنّ يكون هذا الجهد محاولة لشرعنة أنشطة الإرهابيين في نظرهم هم أولاً، ومحاولة في الآن ذاته لإقناع الرأي العام بجدوى تلك الأنشطة. وفي هذه الحالات يكون باعث الشرعنة سيكولوجياً أكثر ممّا هو تكتيكي. ورغم ذلك فإنّ بعض المنظمات غير الحكومية ذات الارتكاز العريض، والتي تستخدم التكتيكات الإرهابية، نجحت في حيازة مقدار كبير من الشرعية المنسوبة إليها.

وفليتنشر يشرح كيف يتعامل العديد من الإرهابيين مع سيرورة الشرعية هذه، فيقول:

إنهم يعتبرون أنفسهم العلاج الوحيد الممكن ضدّ شرور المؤسسة، ويؤكدون بذلك «قانونية» Legalis أفعالهم. إنهم يزعمون، بجديّة تامّة، تمتّع منظماتهم بحقوق سيادية حتى وهم يعرّضون بحبائل السيادة وتكلفتها. وهكذا يلجأ العديد منهم إلى تسمية أنفسهم بالجنود، ويتبنّون توصيفات عسكرية لمنظماتهم — مثل «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، و«جيش التحرير الأسود»، و«الفصائل الحمراء»، و«قوات متطوّعي أولستر» وما إلى ذلك. وهم يعتقلون ضحاياهم في «سجون الشعب»، ويعقدون «المحاكم» ويصدرون «الأحكام» وينفذونها، ويصبحون كياناً ذا سيادة حين يجبرون الصحف والإذاعة والتلفزة على نشر بياناتهم وإنذاراتهم بكلمة.^(٥)

ويمكن للمرء أن يجادل في أنّ هذا الإدراك المتشوّء عن الحكومة هو أحد الأسباب في أنّ الأعمال الإرهابية التي يمارسها الأفراد أو المجموعات غير التابعة إلى دولة أو الحكومات تكتسب معاني أخلاقية مختلفة، حتى إذا كانت لها التأثيرات الإجمالية ذاتها. والتنوعات السلوكية والأسلوبية التي باتت صفات لنمطي الإرهاب تسهم بدورها في تفرّع المعنى الأخلاقي إلى شعبتين. وهناك عدد من الفوارق الواضحة بين الأساليب السلوكية عند إرهابيي الحكومات والأفراد أو المنظمات غير التابعة إلى دولة. المجموعة الأولى تعتمد على مصادر وفيرة ومزاعم شرعية معترف بها، في حين أنّ الأفراد لا يملكون إلا القليل من هذا الزعم ويعتمدون على مصادر هزيلة وأنماط عنف رخيصة الكلفة. كذلك تساهم التنوعات الأسلوبية في ترسيخ إدراك الفوارق. والأبرز في هذا الصدد تقديم ممثلي الأمة - الدولة في صورة البشر العقلانيين الذين تخدم أفعالهم هدفاً عرضياً. والإنطباع السائد يشير إلى أشخاص يتحلّون بالإنضباط الذاتي، والمنطق، وحسّ المسؤولية. وفي المقابل يجري تقديم الإرهابي الفرد في صورة الشخص اللاعقلاني، المنذفع بتأثير ذهن مختلّ، والباحث عن أهداف تخدم مصلحته الشخصية ولا تسفر إلا عن الخراب اللامنطقي. والفارق يتعمّق أكثر عن طريق الأسلحة التي يختارها كلّ منهما، وطريقة استخدامها. وهناك غالباً مدلولات سلبية للأسلحة التي يحملها الإرهابي الفرد — مسدسات وبنادق مسروقة، قنابل، صواريخ مصوّبة على أهداف مدنية. يُضاف إلى هذا قرّض انطباع «القتال القذر» على الجمهور عن طريق تضخيم الإنطباع الناجم عن حقيقة أنّ الأسلحة الإرهابية تكون عادة خافية عن الأنظار، وهي بالتالي لا تفرّق بين هدف وآخر، على عكس الأسلحة التي تستخدمها قوّة الحكومة. وترد إلى الذهن أمثلة عديدة. خذوا مثلاً صورة الجندي البريطاني في إيرلندا الشمالية، مسلّحاً ببندقية مشاة نموذجية. خذوا، في المقابل، قنبلة بدائية الصنع تُزرع في حانة أو في سيارّة. هذه الصور حافلة بالمعاني الإجتماعية. فالجندي يمكن أن يُصوّر كفرد منضبط يحمل سلاحه بصفة شرعية، مكشوفاً وواضحاً للعيان. وينبغي أن يصوّب بندقيته بنفسه وسيشهد عاقبة إطلاق النار. أمّا الشخص الذي

يزرع قنبلة فإنه لا يحمل سمة الشرعية هذه. فالقنبلة تُوضع سرّاً، وستكون لها آثار غير متوقعة وغير تمييزية (ومريعة؟)، ولسوف تنفجر بعد أن يتوارى زارعها (وهو بالتالي لا يتحمل مسؤولية شخصية عن الأثماء التي سيسببها، ولن يشهداها بأمر عينيه). والأسلحة المتخفية في هيئة أشياء الحياة اليومية (مثل الرسائل الملوغومة) يمكن أن تكون عرضة لتأويل يصفها بالجبن واللاشرعية. وهكذا يتم تشييء الإرهاب الرسمي وشرعنته، الأمر الذي لا يطبّق على الإرهاب الفردي.

الإرهاب و«التماهي»

والعامل الأخير يستحقّ وقفة خاصة في هذه السيرة. وإذا صحّ أنّ التماهي هو مفتاح النجاح البلاغي، فإنّ أيّ فعل سوف يُعدّ إرهابياً إذا تماهى الناس مع ضحايا الفعل. (ودور وسائل الإعلام كأدوات شرعنة جدير بالانتباه خصوصاً. وتحدث سيرة تماه مماثلة في ميادين أخرى مثل إختطاف الأشخاص والجرائم البيئية، وجرائم الأوساط الراقية في المجتمع، وما إليها). فإذا حدث التماهي مع المرتكب، فإنّ الفعل يُرى في مصطلحات إيجابية (أو حيادية ومتضاربة في أسوأ الأحوال). لهذا الوضع انعكاساته عند الأنظمة الرسمية التي تمارس الإرهاب. إذا كانت هذه الأنظمة صناعية فإنّ الصناعات تكون مشاركة مباشرة في الإرهاب الرسمي (وكذلك يكون مستخدموها استطراداً). فضلاً عن ذلك يتضمّن إرهاب الدولة عادة الأجهزة البيروقراطية (الشرطة، القوّات المسلحة، دوائر الإستخبارات، الشرطة السريّة، إدارات الهجرة، مراقبة المعلومات، وسواها)، والتي تنقلب جوهرياً إلى إدارة للإرهاب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة) عن طريق استخدام أعداد كبيرة من المواطنين. (ويمكن الجدال بأنّ بعض المجموعات الإرهابية، مثل «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، تملك بيروقراطياتها هي أيضاً. غير أنّ هذه الهياكل ذات صلة بالمنظمة نفسها وليس المجتمع على نطاق عريض. والمسألة تتعلّق كثيراً بمسألة النطاق). ولأنّ أعداداً كبيرة من السكان تشارك بدرجة ما في أفعال العنف التي تقرّها الحكومة، فإنّ التماهي مع الضحية يصبح إشكالياً. وتكون النتيجة أنّ الترهيب المتشيء رسمياً لا يُصنّف في باب «الإرهاب»، إذ أنّ المعنى الإجتماعي الإرهابي غائب هنا. هذا التشييء والشرعنة للإرهاب الرسمي يتيحان إدانة الإرهاب الفردي بوصفه مستنكراً أخلاقياً، بينما تغيب الإشارة الأخلاقية إلى الإرهاب الرسمي أو ينظر إليه كفعل قاس ولكنه ضروري. وهكذا ينبغي على الدارس الجادّ للإرهاب أن يتخذ قراراً عن سابق قصد حول كيفية التعامل مع مصطلح «الإرهاب»: إمّا أن يسقطه من حسابه نهائياً لأنه يمكن أن ينزلق إلى محض تسميات أخلاقية وعظمية، أو أن يعترف بإمكانية التوصل إلى بعض التمييز المفيد بين أنماط العنف إذا توجّب الإحتفاظ بالمفهوم وتطبيق المصطلح بصورة متساوية على

تعريفات الإرهاب

من أجل تقييم طبيعة الإرهاب تقتضي الضرورة تفحص تعريفات ومفاهيم التهيب والإرهاب، وتدقيق علاقتها – الغائمة عادة – مع أشكال العنف المدني والعسكري والسياسي الأخرى، ومع السلوك الإجرامي. ويلاحظ ولكنسون أن إحدى أبرز مشكلات تعريف الإرهاب تكمن في الطبيعة الذاتية للتهيب^(١). لدينا جميعنا عتبات مختلفة من الخوف، وخلفياتنا الشخصية والثقافية تجعل من بعض الصور والتجارب والمخاوف أكثر تهيباً لدى البعض دون البعض الآخر. وبسبب التداخل المعقد للقوى الذاتية والاستجابات الفردية اللاعقلانية غالباً، فإن من الصعب تماماً التوصل إلى تعريف دقيق للتهيب أو دراسته علمياً. ولسبب كهذا، ونتيجة طبيعته الإيديولوجية الموروثة، ظل علماء السلوك يميلون – حتى عهد قريب – إلى النأي بأنفسهم عن التهيب والإرهاب. لكن المؤرخين وفلاسفة الاجتماع لم يكونوا عازفين عن ذلك إلى هذه الدرجة، وقدموا معلومات قيمة سوف نعتمد عليها في هذه المناقشة. ولقد درسوا بصفة خاصة أولئك القادة وتلك الأنظمة والحكومات المسؤولة عن تطوير نظريات وسياسات صريحة حول الإرهاب، أو حاولوا تقييم الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية التي تسبق ظهور الإرهاب أو تكون عاقبة له.

أول ما لاحظته الباحثون هؤلاء هو أن استخدام التهيب لا يحتاج إلى الإنبثاق من حافز سياسي. ومن الواضح أن المجرمين أخذوا يلجأون، أكثر فأكثر، إلى تكتيكات إرهابية النمط من أجل تحقيق مكسب شخصي. والأفراد المختلون عقلياً يمكن أيضاً أن يرهبوا الآخرين بسبب وضعهم هذا. وأخيراً يمكن لبعض أفراد المجتمع، المصابين بالضجر أو السادية، أن يرهبوا الآخرين في سياق التعبير عن إحباطاتهم، والتنفيس عن سخطهم، أو الإنخراط في احتجاج رمزي على المجتمع. والتمييزات بين مختلف أشكال الإرهاب تطمسها أحياناً حقيقة أن المجرمين أو المختلين عقلياً، ممن يستخدمون تكتيكات التهيب، قد يزعمون شرعنة أفعالهم عن طريق اعتناق شعارات سياسية (ومن القادر على الجزم بالحد الفاصل بين انتهاء التسويغ وبدء التبرير السياسي النزيه؟)، أو بسبب أن ما سوف نسميه الحركات الإرهابية تلجأ غالباً إلى طلب العون من، والتعاون مع، المجرمين. هذه الإختلاطات، بالإضافة إلى استخدام كلمة «إرهاب» بمصطلح إزدرائي تام للإشارة إلى أفعال منظمة معارضة ما، تجعل مشكلات التعريف غير قابلة للحل تقريباً. وكما جرت الإشارة من قبل، تزداد المشكلة تعقيداً بسبب عزوف العديد من الناس عن الإقرار بأن الإرهاب، أيّاً كان تعريفه، أداة في يد الحكومات والمنظمات مثلما هو أداة في يد الثوريين والمتطرفين سياسياً. والتركيز على النشاطات

الأجنبية الخارجية لمجموعات صغيرة أسهل كثيراً من تناول الإرهاب المؤسساتي «الرسمي» الذي تمارسه حفنة من الأنظمة المعروفة. غير أنه لا مناص من قبول بعض التعريفات الأساسية من أجل مناقشة الموضوع بصيغة ذات معنى.

التمييز الأول، والأسهل، الذي يتوجب القيام به هو التفريق بين التهيب والإرهاب. ذلك لأن استخدام التهيب بحد ذاته لا يشكل إرهاباً بالضرورة، إذ يمكن استخدام التهيب لأغراض شخصية أو جنائية كما أشرنا من قبل. وهذه المنطقة ليست موضوع هذا الكتاب. كذلك لن نناقش التهيب بوصفه نتاجاً فرعياً للحروب، لأن هذا العمل معني باستخدام التهيب كسلاح في الحرب السيكولوجية، لتحقيق أغراض سياسية.

وفي هذا الإطار حاول الكثيرون تنقيح تعريف الإرهاب. وعند ثورنتون يكون الإرهاب استخداماً للتهيب بوصفه «فعالاً رمزياً يُراد منه التأثير في السلوك السياسي عن طريق وسائل غير عادية، تنطوي على استخدام التهديد بالعنف»^(٧). وقد يحقق الإرهاب أغراضاً سياسية عن طريق واحد من اثنين: إما رص صفوف القوى المتعاطفة مع قضية الإرهابيين، أو تفكيك صفوف قوى السلطات الحاكمة. والسلطات هذه تمتلك ميزة ابتدائية معينة بسبب العطالة التي تميّز العلاقة السياسية المألوفة بين السلطة والمواطنين. وغالباً ما يرى الإرهابيون في هيئة جسم غريب ينبغي استئصاله. وحسب ثورنتون تكون إحدى أولى المهمات وأكثرها حيوية عند المجموعة المتمردة هي تقويض علاقة العطالة هذه بين السلطة الحاكمة والمواطنين. وبهذا فإنه «لكي تقوم المجموعة المتمردة بهذه المهمة عليها أن تكسر الرابطة التي تجمع بين الجماهير والحكام في المجتمع، وعليها أن تزيل الدعامات الهيكلية التي تمنح المجتمع قوته — أو، في أقل تقدير، أن تجعل تلك الدعامات تبدو غير ذات مغزى في المشكلات الحرجة التي يتوجب أن تجابهها الجماهير. وهذه سيرورة بلبلة، وهي السمة الأكثر اقتراناً باستخدام التهيب...»^(٨)

وثمة في تعريف ثورنتون للإرهاب تشديد هامّ على سمته الفائقة للمألوف Extranormal. ويمكن أن يوضع استخدام التهيب على هذا النحو في المرتبات الأعلى لحالات مواصلة التحريض السياسي، وفوق العنف السياسي (على غرار أعمال الشغب). وإن الطبيعة غير المألوفة لاستخدام التهيب هي التي تميّزه عن سواه من أشكال العنف السياسي. لكن ثورنتون يجد نفسه، بعدئذ، في مواجهة مشكلة تعريف صفة «الفائق للمألوف» — وهي صعوبة لا يتمكن من حلها. ولهذا يبدو مثيراً أكثر أن نبحث عن سبب أخرى تتيح التمييز بين الإرهاب وخطف الأشخاص مثلاً، وكلاهما يمتلكان تأثير إحداث التهيب في نفس الضحية.

كذلك يتميّر الإرهاب بمحتواه الرمزي العالي.

ويقرّ ثورنتون بأن طبيعة الإرهاب الرمزية تسهم بشكل ملموس في فعاليته

إذا استوعب الإرهابي أنه يسعى إلى أثر استعراضي، فإنه سوف يهاجم الأهداف ذات القيمة الرمزية القصوى. ورموز الدولة تكتسب أهمية خاصة، ولكن الأهمّ منها تلك الرموز التي تشير إلى الهياكل والعلاقات المعيارية التي تشكّل الإطار الداعم للمجتمع. وعن طريق إظهار ضعف هذا الإطار، لا ينجح المتمرّدون في إظهار قوّتهم هم وضعف السلطات الحاكمة فحسب، بل يكشفون أيضاً عجز المجتمع عن تقديم المساندة لأبناء المجتمع في زمن الأزمات.^(٩)

الترهيب التنفيذي والترهيب التحريضي

ضمن هذا التعريف للإرهاب يميّز ثورنتون بين مقولتين عريضتين في استخدام الترهيب^(١٠). الأولى هي «الترهيب التنفيذي Enforcement Terrore» الذي يستخدمه مالكو السلطة الراغبون في تصفية التحديّات لسلطتهم، والثانية هي «الترهيب التحريضي Agitational Terrore» والذي يصف النشاطات الإرهابية لأولئك الراغبين في تقويض النظام القائم وامتلاك السلطة هم أنفسهم. وتحليله يلبي، بذلك، متطلبات التطبيق المتكافئ لمفهوم الإرهاب بالنسبة إلى نشاطات المتمرّدين والحاكمين على حدّ سواء. تمييز مماثل يلاحظه ماي، الذي يقسم الإرهاب إلى نوعين: نظام الترهيب وحصار الترهيب^(١١). الأوّل يشير إلى إرهاب موضوع في خدمة النظام القائم، والثاني يشير إلى إرهاب موضوع في خدمة الحركات الثورية. وماي يعترف أنّ نظام الترهيب هو الأهمّ بين الإثنين، ولكنه يلاحظ كيف أنّ حصار الترهيب هو الذي يجتذب انتباهنا: «الإرهاب الثوري، أيّاً كانت طبيعته الإشتقاقية والإنعكاسية، يكشف مستوى من إدراك عالم القتل والقتل المضاد، قد يُرى في صورة أكثر إحياء من إرهاب الدولة»^(١٢).

والحق أنّ أحد أطراف ألباز دراسة الإرهاب أنّ المعلقين والباحثين يميلون إلى التركيز على الطرف المتمرّد موضوعاً في مواجهة التنوع الحاكم. وهناك عدد من التفسيرات الظاهرة. الطابع الدراماتيكي لصناعة الأخبار هو أحد أعمدة الإرهاب، وحين يصبح الإرهاب مؤسساتياً وشكلاً من أشكال الحكم فإنه عندئذ لا يصنع سوى القليل من عناوين الصحف. وأن تحكّم عن طريق الإرهاب أمر أقلّ قيمة إخبارية من خطف طائرة. سبب آخر لفقدان الإهتمام بما يسمّيه ماي «عهد الترهيب Reign of Terrore» يمكن أن يُردّ إلى سيرورات إنشاء الحقائق الإجتماعية التي أشرنا إليها من قبل. وتقديم الإرهابيين الرسميين في صورة بشر عقلايين، بالمقارنة مع إرهابي فرد موتور ومنقلت من العقال، يشجّع جمهور المجتمع على رؤية مفادها أنّ الخطر الذي يهدّد تكاملهم الفيزيائي والنفسي قادم من الإرهابي الثاني. وبينما يتبنى الكثيرون الموقف القائل

بأن إرهاب الدولة غير مرغوب به أو تجب مقاومته في نهاية الأمر، فإن التهديد المباشر يظل في نظرهم قادماً من الإرهابي الفرد. وعنصر الإحساس بالقلق هو الذي يلعب دوراً كبيراً هنا. إن إرهاب الدولة قد يكون وحشياً وظالماً، ولكن المرء يعرف عموماً طبيعة الأنشطة التي يتوجب عليه عدم الإنخراط فيها لكي لا يقع ضحية ذلك الإرهاب. الإرهاب الفردي، في المقابل، لا ينطوي على علاقة مباشرة مع سلوك المرء، لأنه يظهر بشكل عشوائي وهو لذلك أشدّ خطراً. هنا أيضاً يكون تأثير وسائل الإعلام عاملاً هاماً. وينبغي أن نتذكر أن الكثير من الدول التي تعاني من الإرهاب هي أنظمة استبدادية أو تمارس شكلاً من أشكال احتكار الإعلام (بعضها بشكل مفضوح، وبعضها بشكل مستتر). وفي حالات كهذه يصعب على وسائل الإعلام أن تعرّض بالسلطات الحاكمة بسبب إفراطها في القمع، خشية خضوعها لإجراءات انتقامية أو إلغاء ترخيصها. لكنها تستطيع، وهي تقوم فعلياً، بنقل إرهاب الأفراد والمجموعات الصغيرة إلى بيت كل مواطن. وهكذا يجري تسويق صورة عن مجتمع مُبتلى بمتطرفين يخربون نسيج الحياة اليومية ويهدّدون الدولة، ويُنسى طي هذه الصورة الأذى الأكبر الناجم عن سياسات الدولة وأعمالها. والتركيز على فاعل فرد محدّد أسهل، بالطبع، من التعرّض لنظام لا شكل له. أخيراً هنالك بعض الأسباب العملية المحسوسة وراء عزوف الباحثين عن دراسة إرهاب الدولة. وغروم لاحظ أنّ «المؤرّخين يجدون صعوبة في إغراق أنفسهم في أعراف عهود ترهيب على غرار روبسبير أو ستالين، ومن الخطر القيام ببحث ميداني في أنظمة الترهيب المعاصرة. أسهل بكثير، إذاً، أن يتمّ استخلاص مفاهيم استخدام الترهيب كسلاح لتحقيق هدف محدد، بدل النظر إليه كشكل معتاد ومألوف من أشكال الحكم»^(١٣).

ولعلّ الجهد المنهجي الوحيد لتطوير نظرية عامة عن الإرهاب تركز على الاستخدام الرسمي للترهيب هو عمل أوجين والتر الرائد حول الحكام المتعاقبين لشعب الزولو في القرن التاسع عشر^(١٤). والتر يرى الإرهاب بوصفه سيرورة ترهيب تنطوي على ثلاثة عناصر: فعل العنف أو التهديد به، وردّ الفعل العاطفي على الخوف الأقصى من جانب الضحايا أو الضحايا المرشّحين، والتأثيرات الإجتماعية التي تعقب العنف (أو التهديد به) والخوف المقترن به^(١٥). وهذا التعريف يستثني العنف المحدود الموجه ضدّ جماعة محدّدة بوضوح، تملك أو كانت تملك السلطة في المجتمع. وحوادث الترهيب لا تصنع الإرهاب، في حين أنّ النظام الإرهابي يشدّد قبضته على المجتمع بأسره. وبعد تحليل استخدام الترهيب في المجتمعات الأفريقية التقليدية يستخلص والتر أنه توجد:

خمسة شروط ضرورية للحفاظ على النظام الإرهابي، يمكن أيضاً النظر إليها كمقتضيات وظيفية:

- ١) إيديولوجية مشتركة تبرّر العنف، بحيث أنّ الشرعية تقمع الإحتجاج.
- ٢) الضحايا في سيرورة التهريب ينبغي أن يُعوضوا، لأنه إذا نجح العنف في تصفية أشخاص تقتضيهم الحاجة في أداء مهامّ جوهرية، أو تعذرّ العثور على بدائل لأداء الأدوار المناطة بهم، فإنّ نظام التعاون سوف ينهار.
- ٣) فصل منفذي العنف والضحايا عن الحياة الإجتماعية العادية. وهذا الإنفصال المزدوج يحزّر العنف من الضوابط الإجتماعية ويفصل الضحايا عن مصادر الحماية.
- ٤) ينبغي أن يتوازن التهريب عن طريق اجتراف الحوافز وتوطيد التعاون.
- ٥) على العلاقات التعاونية أن تتحمّل تأثير التهريب^(١٦).

هذه النقطة الأخيرة لافتة للإنتباه لأنها تبين أنّ مجتمعاً يجري فيه التعاون ضمن بيئة خالية من الودّ والثقة سوف يتحمّل نظام تهريب أفضل من مجتمع يعتمد فيه التعاون على الودّ والثقة. «ومن الغريب، بذلك، أنّ مجتمعاً يكون فيه الناس معزولين ومتفرّقين، تشقّ صفوفهم الشكوك والتنافس التدميري المشترك، هو مجتمع يتحمّل نظام تهريب أفضل من مجتمع لا يسوده الكثير من التناحرات المستعصية. فإذا كانت العلاقات التعاونية لا تتحمّل تدهور الروابط الإجتماعية تحت نير التهريب، فإنّ النظام سوف ينهار»^(١٧). وهذه فكرة تلوح ثاقبة حقاً، خصوصاً حين يتأمل المرء حال المجتمعات الحديثة المصنّعة!

وبينما يمكن تقسيم الإرهاب، ودونما اعتراض كبير، إلى مقولات إجمالية مثل حصار التهريب ودولة التهريب أو التهريب التنفيذي والتهريب التحريضي، فإنّ من النادر لهذه المقولات أن تكون دقيقة بما يكفي لخدمة تحليلات مفهومية أكثر تعقيداً للظاهرة قيد الدراسة. ولهذا فإنّ الأولوية في بحث هذا الميدان مُنحت، والحال هذه، إلى محاولة استنباط تيبولوجيات تقدّم تعريفات أكثر دقة لأقسام الإرهاب الفرعية. ورغم توقّر الكثير من هذه التيبولوجيات^(١٨)، فإنّ تلك التي استنبطها ولكنسون تظلّ مقبولة من الكثيرين (بما في ذلك كاتب هذه السطور) بوصفها تقدّم الإطار الأوضح المتوقّر حالياً بغية مناقشة الإرهاب^(١٩).

ولكنسون يقيم أولاً تمايزاً بين أربعة أنماط من الإرهاب: جنائي، نفسي، حربي، وسياسي. الإرهاب الجنائي يعرف بأنه استخدام التهريب لأغراض الكسب المادي. والإرهاب النفسي ينطوي على أغراض صوفية، ودينية، وسحرية. والإرهاب الحربي يسعى، في تعريف والتر، إلى «شلّ العدو، واستنزاف مقاومته، واختزال قدرته على القتال، على أن يكون تدميره هو الهدف الختامي»^(٢٠). وتمييز ولكنسون الأساسي بين الإرهاب المدني والإرهاب العسكري يقوم على أنّ الأول يهدف عموماً إلى الإبادة والثاني إلى السيطرة. (رغم أنّ هذا ضبابي بعض الشيء لأنّ الإرهاب العسكري ينطوي على عواقب سياسية / إجتماعية مثلما يستهدف التدمير المحض لأغراض تكتيكية). أمّا

الإرهاب السياسي فيُعرّف عموماً بأنه الإستخدام المنهجي للعنف أو التهديد به لضمان تحقيق أهداف سياسية.

تحليل ولكنسون يبدأ من التمييز بين الترهيب السياسي والإرهاب السياسي. والترهيب السياسي يقع «في أفعال معزولة وكذلك على شكل عنف جماعي متطرّف وعشوائي وغير تمييزي»^(٢١). هذا الترهيب لا هو بالمنهجي ولا بالمنظّم، وتصبح السيطرة عليه غالباً. و«لهذا فإنّ صفة الإرهاب لا تنطبق على الفعل المعزول ولا على الأفعال العشوائية»^(٢٢). في موازاة ذلك يكون الإرهاب السياسي «سياسة متماسكة متتابعة تتضمّن ارتكاب الترهيب المنظّم إما من جانب دولة أو حركة أو فصيل، أو من جانب مجموعة صغيرة وأفراد. والإرهاب المنهجي يتضمّن بعض الهيكل التنظيمي، أيّاً كانت درجة بدائيته، كما يتضمّن نوعاً من نظرية أو إيديولوجية حول الترهيب»^(٢٣). وصعوبة استثناء عمل منعزل من بوصلة الإرهاب تكمن، مع ذلك، في تعدّد معرفة الكيفية التي تتيح تصنيف أيّ فعل محدّد إلا إذا اتضح ما إذا كان أو لم يكن جزءاً من سلسلة أفعال. وهكذا فإنّ القصف العسكري في أيامنا هذه يمكن أن يُصنّف كفعل ترهيب (وليس فعل إرهاب) في البدء، ولكن قد يُصنّف كفعل إرهابي ذات يوم حين يؤسّس تكرار القصف نسقاً ترهيبياً واضحاً.

المشكلات التعريفية واقتراح تعريف جديد للإرهاب

تشدّد تعريفات عديدة على ضرورة إدراك الإستخدام المنهجي لتكتيك الترهيب قبل أن يتمّ بدقة تصنيف الأفعال الفردية المندرجة ضمن سلسلة ما في باب «الأعمال الإرهابية». كذلك تغضّ معظم التعريفات النظر عن حقيقة أنّ الإرهاب يمكن أن يُستخدم من جانب المتمرّدين ومن جانب الأنظمة الحاكمة سواء بسواء. وفي سبيل تلبية هذه الإعتراضات، وبغية إدراج المعطيات الشائعة في التعريفات المتوقّرة، نقترح تعريف العمل التالي لخدمة أغراض هذا الكتاب: «الإرهاب السياسي هو استخدام، أو التهديد باستخدام، العنف من جانب أفراد أو جماعات، سواء عملوا من أجل أو في صفوف حركة معارضة للنظام القائم، حين يُراد من هذا العمل خلق هاجس أقصى و/ أو تأثيرات باعثة على الخوف عند جماعة مقصودة، تكون أكبر حجماً من الضحايا المباشرين، وبهدف قسر تلك الجماعة على قبول المطالب السياسية لمرتكبي العمل». وأيّاً كانت مشاعر المرء الشخصية تجاه الأعمال الإرهابية، أو أيّاً كان مقدار استفظاعه لها، فإنها ليست في مرجعية الإرهابي جائرة أو وحشية أو لاعقلانية. الإرهاب ليس خالياً من البصيرة. إنه وسيلة واعية لتحقيق غاية. وللإرهاب جذوره وأسبابه وأهدافه، وهي النقطة التي يتمّ تجاهلها من جانب المراقب الذي يرى أنّ أعمال الإرهابي عشوائية وهادفة إلى قتل أناس لا يشكّل موتهم أيّ قيمة لخدمة قضية

الإرهابي. ومن أجل فهم هذه المفارقة الظاهرة لا بد من تدقيق التكوين التاريخي للإرهاب الحديث، والإمام بأطروحاته النظرية، وتحليل السبب التي تجعل الإرهاب المعاصر استمراراً لاتجاه تاريخي وظاهرة فريدة من ظواهر عصرنا، في آن معاً.

غرانت وردلو

إشارة: عن الفصل الأول من كتاب

Grant Wardlaw: Political Terrorism: Theories, Tactics, and Countermeasures (Second edition), Cambridge University press,

والبروفيسور غرانت وردلو أسترالي الأصل، ويشغل منصب المدير التنفيذي للمعهد الجنائي الأسترالي. ويعتبر كتابه الرائد هذا بين أفضل الأبحاث التي تدرس ظاهرة الإرهاب بعمق وإنصاف، وتتوقف مطولاً وبصفة متساوية عند إرهاب الدولة مثل إرهاب الأفراد.

هوامش المؤلف

- 1.P.L.Berger and T.Luckman, The Social Construction of Reality (Harmodsworth: Penguin, 1966), 19-23.
- 2.H.C.Greisman, Social meanings of terrorism: reification, social control, Contemporary Issues, 1971, 306-7.
- 3.K.Burke, A Rhetoric of Motives (Berkley: University of California Press, 1969), 19-23.
4. Greisman, 306-7.
5. J. Fletcher, International Terrorism: The Nature of the Problem (London: Croom Helm, 1979).
6. P. Wilkinson, Terrorism and the Liberal State (London: Macmillan, 1977).
7. T.P. Thornton, Terror as a weapon of political agitation (London: Collier-Macmillan, 1964), 73.

-
8. Ibid., 74.
 9. Ibid., 77.
 10. Ibid., 72.
 11. W.F. May, Terrorism as strategy and ecstasy, *Social Res* 277-98.
 12. Ibid., 277.
 13. A.J.R. Groom, Coming to terms with terrorism, *British International Studies*, 1978, 4, 62.
 14. E.V. Walter, *Terror and resistance: A Study of Political Studies of Some Primitive African Communities* (New York: Oxford Press, 1969).
 15. Ibid., 5.
 16. Ibid., 314-2.
 17. Ibid., 342-3.
 18. Some examples are F.J. Hacker, *Crusaders, Criminals, and* W.W. Norton, 1979).
 19. P. Wilkinson, *Political Terrorism* (London: Macmillan, 1979).
 20. Walter, 14.
 21. Wilkinson, *Political Terrorism*, 17.
 22. M.C. Hutchinson, *The concept of revolutionary terrorism* *Conflict Resolution*, 1973, 6, 384.
 23. Wilkinson, *Political Terrorism*, 17-18.

مسرح الخير والشر

في الصراع بين الخير والشر، يكون الناس هم القتلى دائماً. الإرهابيون قتلوا عاملين من ٥٠ بلداً في نيويورك وواشنطن، باسم الخير ضد الشر. وباسم الخير ضد الشر وعد الرئيس بوش بالثأر: «سوف نستأصل الشر من العالم»، هكذا أعلن.

نستأصل الشر؟ ولكن كيف يمكن للخير أن يكون بغير الشر؟ ليس المتشددون المتدينون هم وحدهم الذين يحتاجون إلى أعداء من أجل تسويغ جنونهم. صناعة الأسلحة وآلة الحرب الأمريكية الهائلة تحتاج بدورها إلى أعداء لتبرير وجودها. الخير والشر، والشر والخير: الممثلون يبدلون الأقنعة، والأبطال ينقلبون إلى وحوش والوحوش إلى أبطال، في تطابق مع متطلبات مؤلفي المسرح.

ليس في هذا جديد. العالم الألماني فيرنر فون براون كان شريراً حين اخترع قاذفات الـ V-٢ التي استخدمها هتلر ضد لندن، ولكنه أصبح خيراً حين وضع مواهبه في خدمة الولايات المتحدة. ستالين كان خيراً خلال الحرب العالمية الثانية وشريراً بعدها، حين أصبح زعيم «إمبراطورية الشر». خلال سنوات الحرب الباردة كتب جون شتاينبك: «لعل العالم بأسره يحتاج إلى الروس. وأفترض أن روسيا نفسها تحتاج إلى الروس. ولعلّ روس روسيا هم الأمريكيون». ولكن حتى الروس هؤلاء أصبحوا خيّرين بعدئذ. واليوم يستطيع بوتين ضمّ صوته إلى الجوقة التي تقول: «ينبغي معاقبة الشر».

كان صدام حسين خيراً، وكذلك كانت أسلحته الكيماوية التي استخدمها ضد الإيرانيين والأكراد. أصبح شريراً بعد ذلك. كانوا يسمونه «الشیطان حسين Sata Hussein» حين فرغت الولايات المتحدة من غزو بناما وانتقلت إلى غزو العراق لأنّ العراق غزا الكويت. وبوش الأب حمل تلك الحرب على عاتقه. وبالروح الإنسانية الرحيمة التي عُرفت بها عائلته، قتل أكثر من ١٠٠ ألف عراقي غالبيتهم العظمى من المدنيين.

«الشیطان حسين» بقي حيث هو، ولكنّ توجّب على عدوّ الإنسانية رقم ١ هذا أن يتنحى جانبا وأن يقبل موقع عدوّ الإنسانية رقم ٢. ذلك لأنّ ملعون العالم يحمل اليوم اسم أسامة بن لادن. المخابرات المركزية الأمريكية علّمته كل ما يعرفه عن الإرهاب: بن لادن، الذي أحبّته الحكومة الأمريكية وسلّحته، كان أحد أبرز «المقاتلين من أجل الحرية» ضدّه الشيوعية في أفغانستان. كان الأب بوش يشغل منصب نائب الرئيس حين أطلق الرئيس ريغان على هؤلاء الأبطال تسمية «المعادل الأخلاقي للأبء المؤسسين». هوليدو وافقت على ذلك. وفي «رامبو ٣» صوّرت الأفغان المسلمين في هيئة الرجال الخيّرین. الآن، بعد ١٣ سنة، في عهد الإبن بوش، إنهم الرجال الأسوأ على الإطلاق.

وكان هنري كيسنجر بين أوائل الذين علّقوا على المأساة الراهنة. «أولئك الذين يزودون الإرهابيين بالدعم والتمويل والإلهام هم مذنبون مثل الإرهابيين أنفسهم»، قال مغرّداً، وهي الكلمات ذاتها التي سيتلقفها ويردها الإبن بوش بعد ساعات. إذا كانت الحال هكذا حقاً، فإنّ الحاجة الملحة تقتضي قصف كيسنجر أولاً. إنه منثم جرائم عديدة أكثر من جرائم بن لادن أو أيّ إرهابي على وجه الأرض. لقد قدّم «الدعم والتمويل والإلهام» لإطلاق الإرهاب في أندونيسيا، وكمبوديا، وإيران، وجنوب أفريقيا، وبنغلاديش، وجميع بلدان أمريكا الجنوبية التي عانت من الحرب القذرة في سياق «خطة الكوندور».

وفي ١١ أيلول من العام ١٩٧٣، أي قبل ٢٨ سنة تماماً من حرائق الأسبوع الماضي، جرى اقتحام القصر الرئاسي في تشيلي. وكيسنجر كتب شهادة قبر ألييندي والديمقراطية التشيلية قبل وقت طويل حين علّق على نتائج الإنتخابات قائلاً: «لا أدري لماذا يتوجّب أن نكتفي بالوقوف ومراقبة بلد ينحدر إلى الشيوعية بسبب لاسؤولية أبناء شعبه أنفسهم».

واحتقار الشعب واحد من الأشياء الكثيرة التي يشترك فيها إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد. على سبيل المثال، تقتل منظمة ETA الناس باسم استقلال بلاد الباسك، وتقول بلسان أحد الناطقين باسمها: «الحقوق لا علاقة لها بالأغلبية أو الأقلية».

وهناك الكثير من الأرض المشتركة بين إرهاب التقنية الرديئة وإرهاب التقنية الفائقة، بين إرهاب متطرّف في الأديان وإرهاب متطرّف في الأسواق، بين اليائسين والمتجبرين، بين المختلّين المنفلتين من العقل والمحترفين الذين يرتدون الزي الرسمي ويقتلون بدم بارد. كلهم يشتركون في احتقار الحياة الإنسانية: قتل ٥٥٠٠ مواطن تحت أنقاض البرجين اللذين سقطا مثل قلاع من الرمال الجافة، وقُتل ٢٠٠ ألف غواتيمالي غالبيتهم من أبناء الأقوام الأصلية، أبيدوا دون أن تمحضهم تلفزة العالم وصفه أيّ انتباه. أولئك الغواتيماليون لم يضحّ بهم أيّ مسلم متطرّف، بل قضوا على يد فصائل إرهابية تلقت «الدعم والتمويل والإلهام» من حكومات أمريكية متعاقبة. جميع عبدة الموت هؤلاء ينفقون أيضاً على الحاجة إلى اختزال الفوارق الإجتماعية والثقافية والوطنية إلى تلك العسكرية وحدها. وباسم الخير ضدّ الشرّ، باسم «الحقيقة الواحدة الوحيدة»، يحلون كلّ شيء عن طريق القتل أولاً ثم طرح الأسئلة لاحقاً. وبهذه الطريقة يقومون بتقوية العدو الذي يحاربونه. وكانت فظائع سينديرو لومينوزو هي التي أعطت الرئيس فوهيموري الدعم الشعبي الذي احتاجه من أجل إطلاق نظام إرهابي وبيع البيرو بثمن موزة. وكانت فظائع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي التي مهّدت الأرض لحرب الإرهاب المقدّسة.

ورغم أنّ قادة «العالم المتمدّن» يحشدون اليوم حملة صليبية جديدة، فإنّ الله بريء من الجرائم التي تُرتكب باسمه. ففي نهاية المطاف، لم يكن الله هو الذي أمر بتنفيذ الهولوكوست ضدّ أتباع يهوه. ولم يكن يهوه هو الذي أمر بتنفيذ مذابح صبرا وشاتيلا أو طرد الفلسطينيين من أرضهم.

الإرهاب قبل ١١ أيلول وبعده

إنها مأساة أخطاء: لا أحد يعرف اليوم هوية زيد من عمرو. دخان الانفجارات يشكّل جزءاً من ستارة أعرض لدخان يمنعنا جميعاً من الرؤية بوضوح. ومن انتقام إلى انتقام يجبرنا الإرهاب على السير إلى قبورنا. ومؤخراً رأيت صورة حديثة لكتابة على أحد جدران نيويورك، تقول: «مبدأ العين بالعين يجعل العالم بأسره أعمى». ونطاق العنف يخلق العنف والإضطراب أيضاً: الألم، والخوف، والتعصب، والكراهية، والجنون. وفي بورتو أليغري، مطلع هذه السنة، قال أحمد بن بيللا محدراً: «إنّ هذا النظام، الذي صنع الأبقار المجنونة، يصنع البشر المجانين أيضاً». وهؤلاء البشر المجانين، المجانين بفعل الكراهية، يتصرفون على غرار القوة التي خلقتهم.

إدواردو غالينو

٢١ أيلول

اللامتخيل ورنينه المحتوم

إذا كان العالم الإسلامي هو مصدر الهجمات [العمليات الانتحارية في نيويورك وواشنطن يوم ١١ أيلول]، فمن الذي سوف يُفاجأ حقاً؟ قبل يومين من الهجمات قُتل ثمانية أشخاص في جنوب العراق حين قصفت الطائرات البريطانية والأمريكية مناطق مدنية هناك. وفي حدود ما أعلم، لم تُنشر كلمة واحدة عن هذا الحدث في أيّ من صحف بريطانيا الأساسية. تقديرات «هيئة التربية الصحية» في لندن تقول إنّ ٢٠٠ ألف عراقي ماتوا في أعقاب المذبحة التي عُرفت باسم «حرب الخليج». لم يشكّل هذا خبراً يحرك مشاعر الجمهور في الغرب. مليون مدني على الأقلّ، نصفهم من الأطفال، ماتوا في العراق نتيجة حصار القرون الوسطى الذي تفرضه الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي باكستان وأفغانستان كانت حركة «المجاهدين»، التي أفرخت حركة «الطالبان»، مخلوق المخابرات المركزية الأمريكية بامتياز. معسكرات التدريب التي يُقال إنّ أسامة بن لادن (الرجل الذي تطلب أميركا رأسه اليوم) خطّط فيها هجماته، بُنيت بمساندة أميركا وبأموالها. وفي فلسطين، كان ينبغي للإحتلال الإسرائيلي اللاشرعي المتواصل أن ينهار منذ زمن طويل لولا دعم الولايات المتحدة. والشعوب الإسلامية أبعد ما تكون عن صفة إرهابيي العالم لأنها هي ضحية الإرهاب. وهي في الأساس ضحية الأصولية الأمريكية التي تشكّل قوتها — في جميع

أشكالها العسكرية والإستراتيجية والإقتصادية - أكبر مصادر الإرهاب على الأرض. هذه الحقيقة تُراقب في وسائل الإعلام الغربية، التي تسارع «تغطياتها» إلى التخفيف من ذنب القوى الإمبريالية. وريشارد فولك، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة برنستون، يوجز المسألة هكذا: «يجري تقديم السياسة الخارجية الغربية من خلال شاشة ذاتية الصواب وأخلاقية / قانونية أحادية الجانب، حافلة بصُورٍ إيجابية عن القيم الغربية والبراءة التي تتعرض للتهديد، فتستدعي بذلك حملة عنف سياسي لا رادع لها».

وتوني بلير، الذي تبيع حكومته الأسلحة السامة لإسرائيل وسبق لها أن قصفت العراق ويوغوسلافيا بالقنابل العنقودية واليورانيوم المستنفذ، وكانت أكبر موردي السلاح لمرتكبي المذابح الجماعية في أندونيسيا، يمكن اليوم أن يؤخذ على محمل الجد حين يتحدث عن «العار» و«الشرّ الجديد للإرهاب الجماعي». وهذا بذاته يقول الكثير حول الرقابة المفروضة على إحساسنا بكيفية إدارة شؤون العالم.

وترد إلى الذهن واحدة من كلمات بلير المفضّلة: «سخف»! ومن المؤسف أنه لا عزاء لأسر آلاف الأمريكيين العاديين الذين ماتوا على نحو مروّع، إذا علموا أنّ صانعي عذاباتهم هم أنفسهم صناعة السياسات الغربية. هل أمنت المؤسسة الأمريكية أنها تستطيع استثمار واحتكار الأحداث في الشرق الأوسط دونما ثمن تسدّه بنفسها، أو بالأحرى بدماء أبنائها الأبرياء؟

إنّ الهجمات تأتي عند نهاية تاريخ طويل من خيانة الشعوب الإسلامية والعربية: انهيار الإمبراطورية العثمانية، تأسيس دولة إسرائيل، أربع حروب عربية - إسرائيلية و ٣٤ سنة من الإحتلال الإسرائيلي الوحشي للأمة العربية. كل هذا، كما يبدو، أطاحت به أفعال القسوة القسوى التي ارتكبتها أولئك الذين بزعمون أنهم يمثلون ضحايا تدخّل الغرب في أوطانهم.

«أمريكا، التي لم تعرف أرضها الحرب الحديثة أبداً، تنال حصتها اليوم: ربما قرابة ٢٠ ألف ضحية».

وفي الشرق الأوسط، كما يشير روبرت فيسك، سوف يحزن الناس على خسران الأرواح البريئة، ولكنهم سوف يسألون ما إذا كانت الصحف وشبكات التلفزة في الغرب كرّست عُشر التغطية الراهنة لنصف مليون طفل عراقي قتل، و ١٧,٥٠٠ مدني قتلوا في اجتياح إسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢؟ الجواب هو النفي. هنالك جذور أعمق جعلت الهجمات على أمريكا أمراً محتملاً تقريباً.

ولا يقتصر الأمر على السخط والمظالم في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. فمنذ انتهاء الحرب الباردة والولايات المتحدة إسوة بصديقاتها الحميمات، وبريطانيا أساساً، تمارس قوتها وتسيء استخدامها، في حين أنّ الإنقسامات المفروضة على أبناء البشر

تتفاقم على نحو غير مسبوق. والترهيب الغربي جزء من التاريخ الراهن للإمبريالية، وهذه كلمة لم يعد الصحفيون يجرؤون على نطقها أو كتابتها. طرد سكان جزيرة ديبغو غارسيا على يد حكومة ولسون في الستينيات لم يحظ بأية تغطية صحفية عملياً. وإنّ مواطنهم بات الآن مستودع ذخيرة نووية وقاعدة تقلع منها قاذفات الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط. وفي أندونيسا، سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦، قُتل مليون آدمي بتواطؤ الحكومتين الأمريكية والبريطانية: والأمريكيون زودوا الجنرال سوهارتو بلوائح الإغتيالات ثم أخذوا يحصون القتلى. السلوك البريطاني في الملاوي لم يكن مختلفاً عن السجل الأمريكي في فييتنام، بل جرى استيحاؤه عملياً: حجب الطعام عن البشر، وتحويل القرى إلى معسكرات اعتقال، واقتلاع أكثر من نصف مليون بالقوة. وفي فييتنام كان اقتلاع وتعطيل وتسميم أمّة بأسرها قيامياً، لكنّه تقرّم في ذاكرتنا بفضل أفلام هوليوود وما يسمّيه إدوار سعيد بحق «الإمبريالية الثقافية». وفي سياق «عملية العنقاء» في فييتنام، رُتبت المخابرات المركزية مقتل قرابة ٥٠ ألف شخص. وكما تكشف الوثائق الرسمية اليوم، كانت تلك العملية هي النموذج الذي سيُنقل إلى تشيلي ويبلغ أوجه مع اغتيال الزعيم المنتخب ديمقراطياً سلفادور ألييندي، ثم سحق نيكاراغوا بعد عشر سنوات. كلّ هذا كان خارج القانون، واللائحة أطول من أن يتسع لها المقام. الإمبريالية اليوم تعيد تأهيل نفسها. والقوات الأمريكية تعمل انطلاقاً من قواعد في ٥٠ بلداً. «هيمنة مطلقة النطاق»، يقول الهدف الأمريكي المعلن بوضوح. ما علاقة هذا كلّه بالفضائح التي شهدتها أمريكا هذا الأسبوع؟ إذا زار أحدكم أيّاً من أرجاء الإنسانية الفقيرة المعدّبة، فستفهمون أنّ للأمر علاقة، كلّ العلاقة. الناس ليسوا من حجر، ولا هم أغبياء. إنهم يرون استقلالهم مصادراً، وثرواتهم وأرضهم وحياة أبنائهم مستلبة، وأصابع الإتهام التي يرفعونها تتوجّه إلى الشمال: إلى المواطن الكبرى للنهب والإمتياز. ولا مناص للترهيب من أن يستولد الترهيب. ولكن... كم صبر المقهورون! إنّ أصوات غضبهم تُسمع اليوم، والعذابات اليومية التي كانت تجري في أماكن قصيّة ذبيحة وصلت أخيراً إلى ديارنا.

جبر العدالة اللانهائية

في أعقاب العمليات الإنتحارية المذهلة ليوم ١١ أيلول، ضدّ البنّتاغون ومركز التجارة الدولي، قال أحد المذيعين الأمريكيين: «يندر أن يتكشف الخير والشرّ كما تكتشفنا يوم الثلاثاء الماضي. أناس لا نعرفهم ذبحوا أناساً نعرفهم، وفعلوا ذلك بطرَب وازدراء». ثم انهار وبكى.

هنا المحكّ: أمريكا في حالة حرب ضدّ أناس لا نعرفهم، لأنهم لا يظهرون كثيراً على شاشات التلفزة. وقبل أن تشخص أو حتى تفهم طبيعة العدو، سارعت الحكومة الأمريكية — في غمرة لهاتها خلف الدعاوة والبلاغة المخرجة — إلى تدبّر تحالف دولي ضدّ الشرّ، وعبأت جيشها، وقوّاتها الجوية، وبحريتها، ووسائل إعلامها، وألزمتهم بخوض المعركة.

المشكلة أنّه حين تذهب أمريكا إلى الحرب فإنها يمكن بالفعل أن تعود منها دون أن تخوضها. وإذا لم تجد عدوّها فإنها تصعّبه كرمي للمواطنين الغاضبين في ديار الوطن. وحين تندلع الحرب فإنها تطوّر زخمها الخاص، ومنطقها، وتبريرها، ولسوف نفقد كلّ قدرة على رؤية السبب الذي جعلنا نخوضها في الأساس. وما نشهده هنا هو استعراض القوّة الأعظم في الكون، وهي تلجأ بغضب وعصبية إلى غريزة قديمة تحثّها على خوض نوع جديد من الحرب. وفجأة، وحين يتصل الأمر بالدفاع عن نفسها، تبدو السفن الحربية الأمريكية، والصواريخ وطائرات الـ F-١٦ مثل أشياء مُماتة راكدة. وفي «سياق أداء وظيفتها الرادعة لم تعد ترسانة القنابل النووية تساوي قيمة وزنها في سوق الخردة. مشارط الورق وسكاكين الجيب والغضب البارد هي الأسلحة التي سوف تُخاض بها حروب القرن الجديد. الغضب هو مفتاح القفل. وهو ينزلق خافياً عبر حواجز الجمارك. إنه لا يظهر في عمليات تفتيش الحقائق.

من الذي تحاربه أمريكا؟ في ٢٠ أيلول قال مكتب التحقيقات الفيدرالي إنّ لديه بعض الشكوك حول هوية الخاطفين. في اليوم ذاته قال الرئيس جورج بوش: «إننا

نعلم تماماً مَنْ هم هؤلاء الناس، وَمَنْ هي الحكومات التي تدعمهم». وبدأ أَنْ الرئيس يعرف شيئاً لا تعرفه FBI ولا الشعب الأمريكي.

وفي خطابه يوم ٢٠ أيلول أمام الكونغرس أطلق الرئيس بوش على أعداء أمريكا اسم أعداء الحرية، وقال: «الأمريكيون يسألون، لماذا يكرهوننا؟ إنهم يكرهون حريّاتنا، حريّاتنا الدينية، حرية التعبير، حرية التصويت والتجمع والإختلاف بين بعضنا البعض». والناس هنا مطالبون بإجراء قفزيّ إيمان. الأولى هي الإفتراض بأنّ «العدوّ» هو ما تقول حكومة الولايات المتحدة أنه العدوّ، حتى إذا لم تكن تملك الدليل الكافي الذي يدعم مزاعمها. والقفزة الثانية هي الإفتراض بأنّ بواعث «العدوّ» هي ما تقول الولايات المتحدة إنها بواعثه، ولا دليل يدعم ذلك هنا أيضاً.

ولأسباب استراتيجية وعسكرية واقتصادية، من الحيوي لحكومة الولايات المتحدة أن تقنع جمهورها بأنّ التزامه بالحرية والديمقراطية و«الأسلوب الأمريكي في العيش» تتعرّض جميعها للهجوم. ومن السهل الإنشغال بالتوافه في مناخ الحزن والسخط والغضب الراهن. ومع ذلك، إذا صحّ ما يُقال فإنه من المشروع التساؤل عن السبب في أنّ رموز هيمنة أمريكا الإقتصادية والعسكرية — مركز التجارة الدولي والبنّاغون — هي التي تمّ اختيارها كأهداف للهجمات؟ لماذا ليس تمثال الحرية؟ أيكون أنّ الغضب الجهنميّ الذي قاد المهاجمين لا يضرب بجذوره في حرّية أمريكا وديمقراطيتها، بل في سجلّ حكومة الولايات المتحدة بصدد التزامها ودعمها لأشياء معاكسة تماماً، أي للإرهاب العسكري والإقتصادي، للعصيان، للدكتاتورية العسكرية، للتعصّب الدينيّ وعمليات الإبادة الجماعية (خارج أمريكا)؟ لا بدّ أنه من الصعب على الأمريكيين العاديين، وهم يعيشون حال الفقد، أن يتطلعوا إلى العالم بأعين مغرورقة بالدموع، فيلاقون ما قد يبدو وكأنه قلّة اكرّاث. ليست هذه قلّة اكرّاث. إنها تنبؤ ليس أكثر. غياب للمفاجأة. الحكمة المتعبة التي تذكر بأنّ مَنْ يزرع سوف يحصد. ينبغي أن يعرف أفراد الشعب الأمريكي أنّهم ليسوا موضوع الكراهية، بل سياسات حكومتهم. ولا يعقل أنّهم يرتابون في أنّهم أنفسهم — بموسيقيتهم الرائعين، بكتابهم، بممثلّتهم، برياضيهم المدهشين وسينماهم — موضع ترحاب في العالم بأسره. جميعنا تأثرنا بشجاعة ورشاقة عمّال المطافئ ورجال الإنقاذ وموظّفي المكاتب العادية في الأيام التي تلت الهجمات. ولسوف يكون من المؤسف أنه، بدل استخدام الحدث كفرصة لمحاولة فهم سبب يوم ١١ أيلول، سوف يستخدم الأمريكيون الفرصة لاغتصاب كامل أسى العالم، لكي يمارسوا وحدهم الحداد والانتقام.

ولعلّ العالم لن يتوصّل إلى معرفة الأسباب التي حقّرت أولئك الخاطفين الذين قادوا الطائرات إلى تلك الأبنية الأمريكية المحددة. أنّهم لم يكونوا فتية باحثين عن المجد. لم يتركوا قصاصات انتحار، ولا رسائل سياسية، ولم تنسب أيّة منظمة مسؤولية

الهجمات إلى نفسها. كل ما نعرفه أن إيمانهم بما كانوا يقومون به تجاوز غريزة البقاء الإنسانية الطبيعية، وتجاوز أية رغبة في أن يتم استذكارهم بعد الموت. كأنهم لم يكونوا قادرين على قياس حجم سخطهم بأي مقدار آخر أدنى من حاجاتهم. وما فعلوه فجر حفرة في العالم كما نعرفه. وفي غياب المعلومات سوف يلجأ السياسة والمعلقون السياسيون والكتّاب (من أمثالي) إلى استثمار الفعل قياساً على سياسة كل منهم، وفق تأويلات كل منهم. وهذا التوقع، وهذا المناخ السياسي الذي جرت فيه الهجمات، لا يمكن إلا أن يكون أمراً طيباً.

لكن الحرب تخيم بظلالها. وكل ما يبقى للقول ينبغي أن يقال بسرعة. وقبل أن تنصب أمريكا نفسها في أعلى التحالف الدولي ضد الشر، وقبل أن تدعو (وتكره) البلدان على المشاركة النشطة في مهمة شبه إلهية ظلت تدعى «العدالة اللانهائية» حتى جاء من يوضح أن هذه التسمية قد تشكل إهانة للمسلمين، المؤمنين بأن الله وحده مالك هذا النوع من العدالة، فاستبدلت التسمية بـ «الحرية الباقية»، قبل هذا كله تبدو بضعة توضيحات صغيرة مفيدة هنا. مثلاً، «العدالة اللانهائية / الحرية الباقية» من أجل من؟ أهذه حرب أمريكا ضد الإرهاب في أمريكا أم ضد الإرهاب عموماً؟ ما الذي يجرى الانتقام له بالضبط؟ أهو الفقد المأساوي لـ ٧٠٠٠ نفس، وتقويض خمسة ملايين قدم مربع من المكاتب في مانهاتن، وتدمير قسم من البنتاغون، وفقدان بضعة مئات الآلاف من الوظائف، وإفلاس بعض شركات الطيران، وهبوط بورصة نيويورك؟ أم الأمر أكثر من هذا؟ في عام ١٩٩٦ سُئلت مادلين ألبرايت على شاشة إحدى أقنية التلفزة الوطنية، وكانت آنذاك وزيرة الخارجية، عن شعورها إزاء الحقيقة التي تقول إن ٥٠٠ ألف طفل عراقي ماتوا نتيجة الحصار الإقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وأجابت بأن «الخيار صعب للغاية»، ولكن «بعد أخذ جميع الأشياء بعين الاعتبار، نعتقد أن الثمن مناسب». وألبرايت لم تفقد وظيفتها بسبب هذا التصريح، وتابعت أسفارها في العالم ممثلة لآراء ومطامح حكومة الولايات المتحدة. أكثر من هذا، ما تزال العقوبات مفروضة على العراق، وما يزال الأطفال يواصلون الموت.

ها نحن في لبّ المسألة إذًا. استيحاء التمييز بين «الحضارة» و«الوحشية»، بين «ذبح الناس الأبرياء» أو، إذا شئتم، «صدام الحضارات» و«الضرر المجاور». أمام تعقيد العدالة اللامحدودة وجبرها الحرون. كم نحتاج من الموتى العراقيين قبل أن يصبح العالم مكاناً أفضل؟ كم نحتاج من الموتى الأفغان مقابل كل قتيلى أمريكي؟ كم من القتلى النساء والأطفال مقابل كل قتيلى رجل؟ كم من القتلى «المجاهدين» مقابل كل استثمار مصرفي قتيلى؟ وإننا نقف مسمرين أمام شاشات التلفزة وهي تنقل لنا انطلاق عملية «الحرية الباقية». تحالف قوى العالم الأكثر جبروتاً ضد أفغانستان، أحد أفقر بلدان العالم وأكثرها تعرّضاً لويلات الحرب (...)

وعملية «الحرية الباقية» تُشنّ ظاهرياً للحفاظ على «أسلوب الحياة الأمريكية». ولعلّها سوف تنتهي بتدمير ذلك الأسلوب تماماً. وسوف تزرع المزيد من الغضب والترهيب على امتداد العالم. وبالنسبة إلى الناس العاديين في أمريكا سوف تعني الحياة في ظلّ قلق قاتل: هل سيكون ولدي آمناً في المدرسة؟ هل سيكون في الأنفاق الأرضية غاز أعصاب؟ قنبلة في صالة السينما؟ هل يعود حبيبي هذا المساء؟ لقد صدرت تحذيرات حول حرب بيولوجية، وأوبئة، وأنثراكس ترشّه طائرات المبيدات الزراعية. وأن يُقضم المرء على دفعات صغيرة كلّ مرّة أمر قد يتضح أنه أسوأ من إبادته دفعة واحدة بفعل قنبلة نووية (...)

وبالنسبة إلى بلد تورّط في الكثير من الحروب والأزمات، فإنّ الشعب الأمريكي كان محظوظاً حتى الآن. وضربات ١١ أيلول كانت الثانية فقط على الأرض الأمريكية طيلة قرن كامل، والأولى كانت بيرل هاربر. والانتقام لهذه الأخيرة اقتضى سير الولايات المتحدة في طريق طويل، لكنه انتهى إلى ناغازاكي وهيروشيما. وهذه المرّة يحبس العالم أنفاسه في انتظار الأهوال القادمة.

ولقد قال أحدهم مؤخراً إنّه لو لم يكن هنالك أسامة بن لادن، لاخترعته الولايات المتحدة. غير أنّ أمريكا اخترعته بالفعل، بطريقة ما.

أرونداتي روي
٢٩ أيلول

إعداد وترجمة:
صبحي حديدي